تعزيز المساعدة الاجتماعية في العراق وإقليم كوردستان

2025

مساعدة افضل في برنامج الازمات

PASEWAN
ڕێکخراوی پاسەوان بۆ توێژینەوەی سیاستە کۆمەڵایەتیەکان

institute of development studies

UK International Development
Partnership Progress | Prosperity

BETTER ASSISTANCE IN CRISES RESEARCH

مقدمة

المساعدة الاجتماعية هي عمود أساسي للعدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي وكرامة الإنسان. ومع ذلك، هناك العديد من المجموعات المهمشة في إقليم كردستان والعراق – بما في ذلك الشباب، المجتمعات الريفية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأفراد المسنين، والأسر ذات الدخل المنخفض، والأشخاص النازحين داخليًا (IDPs)، والأسر التي ترأسها النساء، تواجه هذه المجموعات عقبات كبيرة في الوصول إلى الدعم.

نماذج المساعدات التخمينية تخلق عدم اليقين، وغالباً ما تخضع للتغييرات السياسية والإدارية بدلاً من أن تكون مثبتة في قوانين واضحة وقابلة للتنفيذ.

ان قوانين الحماية الاجتماعية الحالية في العراق ترجع الى فترة ما قبل ظهور داعش في عام 2014. ومنذ ذلك الحين، تسببت الحرب المستمرة على الإرهاب معاناة هائلة، مما أدى إلى نزوح واسع النطاق. كما وأدت الآثار المضاعفة لتغير المناخ إلى تفاقم هذه التحديات. وقد إستنزفت (جائحة كوفيد-19) الموارد بشكل واسع، مما أثر على مجموعات سكانية أكبر.

ان الأزمات الحديثة في أوكرانيا وغزة واليمن ولبنان وسوريا حولت التركيز من العراق الى هذه البلدان، حيث أصبحت هذه البلدان بؤرة اهتمام كبرى فيما يتعلق بالقضايا الجيوسياسية والإنسانية، والتي تضاعف تأثيرها بسبب التخفيضات الوشيكة في المساعدات الخارجية، مما قلل المساعدة الدولية. مع التغييرات التي حدثت في العراق، يعد تحديث قانون الحماية الاجتماعية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للحكومة لإنشاء شبكة أمان ومعالجة الفجوات الحرجة. نظرًا لدوره الحيوي في تخفيف الفقر.

يعد تحسين المساعدة الاجتماعية في العراق واقليم كردستان، لتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية وضمان وصول الخدمات للفئات الأكثر ضعفًا مثل الأسر الفقيرة، وذلك من خلال إصلاحات تشريعية .

استنادًا إلى بعض التقييمات والبحوث، من الضروري تحديد الفجوات القانونية وإصلاح الإجراءات، لضمان فعالية المساعدة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، وان الهدف من تلك الاجراءات هو ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للمجموعات المهمشة كالأطفال والنساء والمسنين، من المساعدة الاجتماعية وتمتع بحياة أكثر كرامة في جميع أنحاء كردستان والعراق.

أجرت منظمة باسوان ومعهد دراسات التنمية في المملكة المتحدة (IDS)، بالشراكة مع مكتب الكومنولث والتطوير في المملكة المتحدة، دراستان متخصصتان على مدار العامين الماضيين كجزء من أفضل مساعدة في برنامج أبحاث الأزمات. ركزت هاتين الدراستين على تجارب متلقي المساعدة الاجتماعية والمساءلة في توزيع المساعدات في كردستان. ابرزت النتائج الحاجة الملحة لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية وتبسيط القوانين ذات الصلة. يهدف المشروع في مرحلته الحالية إلى تحديد الفجوات القانونية في نظام الحماية الاجتماعية والمساعدة واقتراح توصيات رئيسية لإجراء إصلاحات جذرية للسلطات ذات الصلة.

١ سافيرس، ل.؛ كريم، ح؛ هارفي، ب و رودر، ب. (٢٠٢٤) (جسر للمحتاجين) وجهات نظر مقدمي الخدمات حول المساءلة في إقليم كوردستان العراق. أوراق عمل بحث BASIC 34، معهد برايتون لدراسات التنمية DOI: 10.19088/BASIC.2024.025

٢. شاو, ل.؛ كريم, ح؛ هارفي، ب؛ و رودر، ب. (٢٠٢٤) نحو مساعدة اجتماعية شاملة للمهمشين في إقليم كوردستان العراق، أوراق عمل بحث BASIC 29، معهد برايتون لدراسات التنمية، DOI: 10.19088/BASIC.2024.015

ضرورة وجود أطر قانونية للمساعدات الاجتماعية

يؤدي وضع الأطر القانونية الشاملة للمساعدات الاجتماعية وظائف حيوية متعددة تتجاوز، مجرد تقديم المساعدة، فهذه الأطر تمنح الحكومات سلطة واضحة لتوفير الحماية الاجتماعية، وتُلزمها بالالتزامات الدولية وتدعم حقوق الإنسان بمعايير محددة وقابلة للقياس ويخلق الإطار القانوني المتين وضوحًا مؤسسيًا من خلال تحديد الأدوار ومسؤوليات في مختلف الجهات الحكومية، مما يضمن تقديم مساعدات متسقة ومناسبة. فبدون قواعد إدارية منهجية – تشمل متطلبات مثل إجراءات التقديم المنسقة والتحقق المنتظم من الأهلية - تُخاطر المؤسسات بتقديم استحقاقات غير متسقة وغير مناسبة.

يُحوّل التدوين القانوني للمساعدات الاجتماعية الحماية الاجتماعية من رعاية اجتماعية تقديرية إلى مساعدة اجتماعية معترف بها، مع التركيز على الكرامة والشمول وإمكانية الوصول. يُرسي هذا النهج أسس المساواة في المعاملة، ويخفف من التمييز، ويمكنه بناء ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. تشمل الالتزامات المتعلقة بإدماج الفئات الضعيفة، الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية حقوق الطفل (CRC)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، ما يلي:

١ احترام الكرامة المتأصلة، والاستقلالية الفردية، بما في ذلك حرية اتخاذ القرارات، واستقلالية الأشخاص؛

٢ عدم التمييز؛

٣ المشاركة والإدماج الكاملين والفعالين في المجتمع؛

٤ احترام الاختلاف وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والإنسانية؛

٥ تكافؤ الفرص؛

٦ إمكانية الوصول؛ المساواة بين الرجل والمرأة. (اطر المبادئ الأساسية لحقوق الانسان

بالنسبة للفئات الضعيفة اجتماعياً، توفر الأطر القانونية وضوحًا أساسيًا حول المساعدة المتاحة، ومعايير الأهلية، وإجراءات التطبيق، وآليات المساءلة. أنها تنشئ عمليات اختيار شفافة، وتعزيز القدرة المؤسّسية، وضمان مدى كفاية وقابلية التنبؤ للمساعدة الاجتماعية (التحويل). الشفافية والمساءلة والموثوقية هي مبادئ حوكمة أساسية لأنظمة الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق. تتطلب الشفّافية الفعّالة إتاحة معلومات البرنامج ويمكن الوصول إليها من خلال القنوات المناسبة ثقافياً، وتمكين أصحاب الحقوق من مراقبة التنفيذ، والتعرف على الانتهاكات، والاعتراضات الصوتية. تساعد هذه الشفافية على منع الفساد والاحتيال وعدم الكفاءة مع تغطية عناصر تصميم البرنامج مثل عمليات اختيار المستلمين ومعايير الأهلية وآليات الشكاوى. يجب أن توازن الأنظمة في الوصول إلى المعلومات العامة مع حقوق الخصوصية وتحديد أولويات الأساليب الشاملة التي تضمن المجموعات الضعيفة - بما في ذلك النساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة - يمكنهم الوصول إلى المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات على الرغم من الحواجز المحتملة (SPHRF).

نهج الحماية الاجتماعية الذي يستند الى إطار قانوني قائم على الحقوق يحول المساعدة الاجتماعية من الأعمال الخيرية المخصصة إلى الحماية المنهجية القائمة على الحقوق والتي يمكن أن تخدم كرامة الفرد والتماسك الاجتماعي الأوسع. في إقليم كوردستان، تم إطلاق الإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية للحكومة الإقليمية لعام 2016 نهجًا من ثلاثة أسس، تركز على ترشيد شبكات السلامة الاجتماعية من خلال تحسين استهداف الفقر (بإعلان ان 11 ٪ فقط من اكثر الناس فقراً تلقوا مساعدات نقدية) وتوسيع نطاق المعاشات المتكاملة والمعاشات الاجتماعية، بما في ذلك تأمين البطالة للحد من أعباء الأجور الحكومية، وتعزيز أسواق العمل من خلال إصلاحات التعليم ومشاركة المرأة المعززة في القوى العاملة (KRG 2016). بينما أكد الإطار على الاستجابة للصدمة والتحسينات التكنولوجية لتحسين الاستهداف والقدرة المؤسسية، وقد واجهت تحديات إدارية كبيرة تمثلت في ضعف هياكل قواعد البيانات و آليات التمويل. لاحظ النقاد أن الإطار فشل في معالجة القضايا الأساسية مثل الأسباب الجذرية للضعف واسس الأمن الغذائيوالتفاوت بين الجنسين واستثمارات الطفولة المبكرة، في حين اقترحوا الفقر، الشرطي الذي يستهدف هذه المخاطرة باستثناء أكثر السكان المهمشين الذين يتأثرون في كثير من الأحيان بشكل غير متناسب بمعايير الاستهداف الصارمة (Action Contre la Faim 2023، العمل ضد الجوع 2023). وبالتالي، فإن المراجعة المحلية للمساعدة الاجتماعية للأطر والثغرات في إقليم كردستان العراق أمر بالغ الأهمية، ويمكن أن يترجم النتائج من الاستشارات المجتمعية وأبحاث الحماية الاجتماعية إلى إطار أكثر قوة قائم على الحقوق.

التحويل (2023). "اسس الحماية الاجتماعية الإطار القانوني: وثيقة موجزة."
تحويل | بناء أسس الحماية الاجتماعية في أفريقيا.
https://transformsp.org/wp-content/uploads/2024/04/VER03.-24-LEG-SUMMARY-DOCUMENT-FINALipdf.pdf

لحماية الاجتماعية وإطار حقوق الإنسان.
/https://socialprotection-humanrights.org/framework

أهداف المشروع:

١

تحديد الفجوات القانونية في نظام الحماية الاجتماعية في قوانين اقليم كردستان والعراق من خلال تقييم شامل للقوانين ذات الصلة.

٢

تقديم توصيات لاتخاذ خطوات قابلة للتنفيذ الى السلطات العراقية وسلطات إقليم كردستان العراق بما فيها مجلس النواب العراقي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبرلمان كردستان ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إقليم كوردستان.

٣

تقديم توصيات للمنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، لتعزيز جهودها في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في العراق واقليم كردستان بناءً على هذه النتائج.

القوانين المعمول بها في العراق و اقليم كردستان ذات الصلة بالحماية الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية

القوانين العراقية

١

رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦

قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (المعدل)

هذا القانون هو إطار تأسيس وعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق. الهدف الرئيسي هو إنشاء أساس قانوني للوزارة لتنفيذ واجباتها بطريقة فعالة ومنظمة. هذا القانون هو خريطة الطريق لعمل الوزارة؛ من ناحية، فإنه ينظم الهيكل الإداري للوزارة، ومن ناحية أخرى، فإنه يحدد واجباته وأهدافه الإنسانية والاجتماعية.

٢

رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣

قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

هذا القانون هو الإطار القانوني الرئيسي في العراق لحماية ورعاية وإعادة تأهيل وتكامل الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. من أجل ضمان حياة لائقة، من خلال إنشاء لجنة مركزية وتنسيق الوزارات، وتحاول خلق بيئة مواتية يشارك فيها الأشخاص ذوي الإعاقة كمواطنين نشطين ومنتجين في مجالات الحياة.

٣

رقم ١٠ لسنة ٢٠١٢

قانون دعم المشاريع الصغيرة المولدة للدخل

هذا القانون هو إطار قانوني ومالي أنشأته الحكومة العراقية لمكافحة البطالة وتشجيع العمل الحر. الهدف الرئيسي هو توفير قروض بدون فائدة للمواطنين الذين يحاولون بدء مشاريعهم الصغيرة، ولكن ليس لديهم رأس المال اللازم. يسعى القانون إلى تعزيز ثقافة الاعتماد على الذات وتحويل العاطلين عن العمل إلى أصحاب عمل ومنتجين.

٤

رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥

قانون العمل

هذا القانون هو إطار قانوني رئيسي ينظم علاقة العمل بين العمال وأصحاب العمل في القطاعات الخاصة والمختلطة والعامة، وكذلك عمال العقود في القطاع العام في العراق. حل القانون محل القانون السابق رقم 71 لعام 1987 ويهدف إلى تحقيق معايير العمل في العراق مع اتفاقيات العمل الدولية وضمان العدالة الاجتماعية وحياة لائقة للعمال.

٥

رقم ١١ لسنة ٢٠١٤

قانون الحماية الاجتماعية

هذا قانون صدر في عام ٢٠١٤. الغرض الرئيسي منه هو توفير الحماية الاجتماعية للعائلات والأفراد تحت خط الفقر بدخل محدود أو معدوم. هذه الحماية هي من خلال توفير المساعدة المالية الشهرية (الدعم/الراتب) والخدمات الاجتماعية. لتحقيق هذه المهمة، تم إنشاء "مجلس الحماية الاجتماعية".

٦

رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣

قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال

اهذا القانون هدفه الرئيسي هو توفير مظلة للحماية الاجتماعية لجميع العمال في القطاع الخاص (منظم وغير منظم). يحل القانون الجديد محل القانون رقم 39 لعام 1971 ويعتبر خطوة رئيسية نحو تجديد نظام الضمان الاجتماعي في العراق.

قوانين إقليم كردستان

١

رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٧

قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، اقليم كردستان العراق

هذا القانون هو الإطار القانوني لإنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في منطقة كردستان. إنه يحدد الغرض من هذه الوزارة والهيكل والسلطات حتى تتمكن من لعب دورها في تنظيم سوق العمل وتوفير الرعاية الاجتماعية في المنطقة.

٢

رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١

قانون حقوق وامتيازات الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

الهدف الرئيسي من القانون هو حماية وضمان الحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة. يسعى القانون إلى إجبار المجتمع والمؤسسات الحكومية على معاملة هذه المجموعة بالتساوي، وليس كأشخاص يستحقون التعاطف، ولكن كمواطنين يتمتعون بحقوق.

٣

رقم ٨ لسنة ٢٠٢١

التعديل الأول لقانون حقوق وامتيازات الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، كردستان

هذا القانون هو تغيير وتصحيح للقانون الرئيسي (رقم ٢٢ لعام ٢٠١١). الهدف الرئيسي هو معالجة أوجه القصور والمشاكل التي ظهرت أثناء تنفيذ القانون القديم، الذي يشير إلى القانون رقم ٢٢ لعام ٢٠١١ حول حقوق وامتيازات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤

رقم ٤ لعام ٢٠١٢

تعديل تنفيذ قانون الراتب التقاعدي والتأمين الاجتماعي لقانون العمال رقم ٣٩ لعام ١٩٧١

هذا القانون من برلمان كردستان هو تعديل وتحديث للقانون العراقي القديم (رقم ٣٩لعام ١٩٧١). كان الهدف الرئيسي هو تكييف القانون القديم، الذي صدر قبل أكثر من 40 عامًا، مع الوضع الاقتصادي والإداري الجديد في منطقة كردستان وجعله قانونًا فعالًا وملائما.

٥

رقم ٢ لسنة ٢٠١١

قانون صندوق دعم المشاريع الصغيرة للشباب، اقليم كردستان العراق

ينشئ هذا القانون مؤسسة مالية خاصة تسمى "صندوق دعم المشاريع الصغيرة للشباب". الهدف الرئيسي منه هو توفير الدعم المالي لشباب منطقة كردستان من خلال توفير القروض الناعمة (بدون فائدة)، لمساعدتهم على إنشاء أعمالهم الصغيرة الخاصة وخلق فرص عمل للآخرين.

الفجوات القانونية والمشاكل

١ تعارض القوانين

يشكل تعارض القوانين أحد التحديات التشريعية في إقليم كردستان والعراق، حيث تغطي قوانين متعددة موضوع الحماية الاجتماعية. وقد خلق هذا مشاكل للسلطات التنفيذية والأطراف ذات الصلة. لذلك، من الضروري جمع كل الأمور المتعلقة بالحماية الاجتماعية في قانون واحد قوي.

٢ عدم وجود حكم صريح للمساواة

لا يوجد نص محدد في قوانين العراق واقليم كردستان يضمن المساواة المطلقة والعدالة في الوصول إلى المساعدة الاجتماعية، وخاصةً للمحتاجين اليها.

٣ عدم وجود تنظيم للمساعدة الاجتماعية غير الرسمية

لا يوجد تنظيم للمساعدة الاجتماعية غير الرسمية في أي من القوانين المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية في العراق أو اقليم كردستان.

٤ حماية الكرامة

لا تتضمن أي من القوانين المتخصصة في هذا المجال، لا في إقليم كردستان ولا في العراق الاتحادي، أحكامًا لحماية سرية الأفراد المؤهلين للحصول على مساعدة من الحماية الاجتماعية. على وجه التحديد، لا توجد أحكام تحظر التقاط صورهم ونشر مقاطع فيديو خاصة بهم.

٥ حماية الشفافية والوقاية من التمييز

لم يتم تحديد مبادئ الشفافية والوقاية من التمييز، على أساس الجنس أو الدين أو العرق أو الانتماء السياسي، في أي من قوانين العراق أو اقليم كردستان.

المبادئ الرئيسية للإصلاح القانوني في الحماية الاجتماعية:

فيما يلي المبادئ الرئيسية التي ينبغي بموجبها تنفيذ الإصلاح القانوني لتحقيق نظام مساعدة اجتماعية أكثر عدلاً وحافظا للكرامة:

I. المساواة المطلقة في الوصول إلى المساعدة الاجتماعية:

يجب أن يكون لجميع الأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة اجتماعية إمكانية وصول عادلة للمساعدة، بغض النظر عن عرق أو العمر أو الانتماءات السياسية أو المعتقدات الدينية والطائفية. تبرز الأبحاث أن المجموعات المهمشة، مثل الشباب في المناطق النائية، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين، والأسر ذات الدخل المنخفض، والأسر النازحة داخليًا، والأسر التي ترأسها الإناث، واجهوا عقبات كبيرة في الوصول إلى المساعدة. نتجت هذه الحواجز عن بُنى وتعريفات متأصلة، مما يساهم في استبعادها من تلقي الدعم الاجتماعي. يجب اتخاذ تدابير لمعاقبة الأفراد والمجموعات المشاركة في الممارسات التمييزية.

لا تتناول قوانين كل من اقليم كردستان والعراق هذه المسألة بوضوح. على سبيل المثال، القانون رقم 24 لعام 2004 والقانون رقم 14 لعام 2007 الصادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن حكومة إقليم كردستان، وكذلك القانون رقم 8 لعام 2006 الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والشؤون الاجتماعية العراقية الاتحادية، لا يشير إلى ذلك.

تستخدم بعض القوانين مصطلحات غير محددة مثل "أي شخص". تظهر هذه العبارة في الفقرة الثانية من المادة 1 من القانون العراقي الفيدرالي حول رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة (القانون رقم 38 لعام 2013). توجد صياغة مماثلة - "أي شخص" و "كل شخص" - في الفقرة الأولى من المادة 9 والفقرة الثانية من المادة 11 من قانون اقليم كردستان رقم 22 لعام 2011 حول حقوق وامتيازات الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة. تم تكرار نفس الصياغة في الفقرة السادسة من المادة 2 من قانون تعديل 2021 رقم 8. ومع ذلك، فإن أيا من هذه القوانين، ومع ذلك، لم تحدد عقوبات على الأفراد أو الكيانات – رسميين أو غير رسميين – الذين يمنعون الامتيازات عن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بناءا على التفرقة. في المقابل، تحدد العديد من القوانين بوضوح العقوبات لأولئك الذين يدعون كذباً أنهم معاقون. على سبيل المثال، المادة 21 من قانون العراق رقم 38 لعام 2013 والفقرة الرابعة من المادة 10 من قانون اقليم كردستان رقم 8 لعام 2021 تركز على وجه التحديد على هذه الانتهاكات.

II. حماية الكرامة:

تهدف المساعدة الاجتماعية إلى مساعدة الأفراد المؤهلين الحصول على المساعدة على تحقيق مستوى معيشي أساسي، ساتلر و سابتيس – ويلر (٢٠٢١). يجب ألا تتضمن عملية تلقي هذا الدعم الإذلال أو تسبب ضررًا نفسيًا. بدلاً من ذلك، يجب أن تدعم كرامة الفرد وتعاملهم باحترام.

يجب حماية الخصوصية والسرية. يتضمن ذلك حظراً واضحاً على التقاط صور ومقاطع فيديو للمستلمين. ومع ذلك، إن القوانين الحالية في كل من منطقة كردستان والعراق الفيدرالي تفتقر إلى أحكام محددة لحماية سرية أولئك الذين يتلقون مساعدة الحماية الاجتماعية. على وجه الخصوص، لا توجد تدابير قانونية تحظر صراحة التقاط صورهم أو نشرها.

III. الشفافية والمسؤولية:

يجب تبني آلية واضحة وشفافة لضمان الوصول المتساوي للمساعدة، بعيدا عن المحسوبية والفساد. لا توفر القوانين الحالية إرشادات كافية حول هذا المطلب. يحق للناس معرفة نوع الدعم الذي يستحقونه، ومتى وكيف. يجب ان تكون المعلومات سهلة الفهم ومتاحة للجميع، وخاصة لمن هم في امس الحاجة اليها. ويشمل ذلك تفاصيل واضحة حول:

١ من يستحق الدعم؟

٢ ما نوع المساعدة المتاحة؟

٣ أين ومتى يمكن الحصول عليها؟

٤ كيف تُتخذ القرارات؟

ويجب ان يتمكن الجمهور من التعبير عن رأيه، ينبغي ان يوفر كل برنامج مساعدات قناة آمنة وبسيطة لتقديم الملاحظات والشكاوي. يجب ان تكون هذه القنوات:

١ الوصول اليها مجاني

٢ متوفرة بعدة لغات

٣ متوفرة للجميع دون خوف من العقاب

يتحمل مقدمي المساعدات مسؤولية الإجابة. وهذا يعني ان مهمتهم اكثر من مجرد تلقي الشكاوي. وهذا يتطلب:

١ مراجعة المخاوف ومعالجتها في الوقت المناسب

٢ شرح القرارات بوضوح واحترام

٣ تصحيح الأخطاء عند حدوثها

في الوقت الحاضر، هناك قصور في القوانين، فهي تفتقر إلى معايير أو آليات محددة لفرض مستوى معين من المساءلة. وبدون قواعد واضحة، تتسع الفجوات - وتتآكل الثقة. تتطلب الشفافية الحقيقية شيئا أكثر من النوايا الحسنة. انها تحتاج إلى قواعد وإشراف ونتائج.

IV. استدامة المساعدة

غالبًا ما تستند الأهلية للمساعدة الاجتماعية إلى ظروف طويلة الأجل بدلاً من الاحتياجات قصيرة الأجل. على هذا النحو، يجب أن يكون الدعم مستمرًا ولا يتأثر بالتغيرات السياسية.

عدم اليقين يقوض استدامة المساعدة. إن نوبات السياسة المتكررة والتمويل غير المستقر والاضطرابات الإدارية تجعل من الصعب تخطيط أو تقديم الدعم على المدى الطويل. ومع ذلك، يجب أن يظل الوصول إلى المساعدة الاجتماعية ثابتًا -لا يتأثر بالتغييرات السياسية.

الحماية الاجتماعية ليست مكافأة سياسية. إنه أمر مرتبط بالحاجة، وليس الولاء. يجب عزل تسليم الحماية الاجتماعية عن تقلبات السياسية أو الأجندات الحزبية أو في تغيير الحكومات.

ولضمان حدوث هذا :

١ يجب أن تحمي الضمانات القانونية الاستحقاقات من الاضطرابات

٢ يجب على المؤسسات المستقلة الإشراف على التنفيذ

٣ يجب ضمان التنبؤ بآليات التمويل، وان تكون تلك الآليات محمية من أي تلاعب

ان الاستقرار في المساعدة الاجتماعية يبني ثقة عامة ويحمي الأكثر ضعفًا - خاصةً خلال الفترات الانتقالية. ومع ذلك، فإن أيا من القوانين ذات الصلة - سواء في منطقة كردستان أو العراق الفيدرالي – لا تضمن هذه الاستمرارية.

مجموعة العوامل التي تقوض الاستدامة طويلة الاجل للمساعدة الاجتماعية في العراق، وتشمل هذه النقاط:

١ نقص التمويل المزمن، وغالبًا ما تسببها الأحزاب السياسية

٢ قوائم المستفيدين القديمة التي تفشل في عكس الاحتياجات الحالية

٣ الأحكام القانونية التي لا يتم فرضها أو لا تتطابق مع الحقائق التشغيلية

على سبيل المثال، تتطلب المادة 24 من قانون الحماية الاجتماعية في العراق رقم 11 لعام 2014 من مجلس الوزراء مراجعة قائمة المستفيدين سنويًا للنظر في المتقدمين الجدد. على الرغم من أن هذا شرط عام، في الممارسة العملية، غالبًا ما يتم تأخيره أو يتم تجاهله بسبب الاختناقات الإدارية أو النزاعات السياسية. ينتج عن هذا تغطية متأخرة ويمنع المحتاجين حديثًا من الوصول إلى الدعم.

القضية ليست في القانون نفسه - ولكن الافتقار إلى القدرة المؤسّسية والإرادة السّياسيّة لتنفيذها باستمرار. المساعدة المستدامة تتطلب أكثر من التشريعات. إنه يتطلب التمويل والبيانات الموثوقة ونظام مستقر له الأولوية على السياسة.

٧. التمكين وبناء القدرات:

يجب أن يتجاوز تقديم المساعدة لمرة الواحدة. يجب تقديم الدعم لبناء المهارات والثقة واستقلال الذاتي لأولئك الذين يتلقونها. التمكين يعني إعطاء الناس الأدوات اللازمة لتحسين حياتهم - وليس مجرد تقديم المساعدات الظرفية. وهذا يشمل:

١. التدريب المهني مصمم خصيصًا لأسواق الوظائف المحلية، مثل إصلاح الهاتف المحمول أو الخياطة أو تثبيت لوحة الطاقة الشمسية.

٢. مُنح صغيرة أو قروض بدون الفائدة لمساعدة الأفراد على بدء الشركات المنزلية

٣. برامج محو الأمية والتعليم المالي لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة وزيادة المرونة

٤. رعاية الأطفال المجتمعية التي تمكن النساء من العمل أو متابعة التدريب

٥. مجموعات الارشاد والدعم التي تقلل العزلة وإنشاء شبكات التضامن وتبني

هذه الأشكال من الدعم تعمل على تحسين الرفاه النفسي. أنها تساعد في استعادة الشعور بالهدف والسيطرة. الناس ليسوا متلقين فقط - لقد أصبحوا مشاركين.

عندما يتمكن الأفراد من توليد جزء من دخلهم، حتى بطرق متواضعة، فإنهم يكتسبون الكرامة، كما أنها تقلل اعتمادهم على الآخرين على المدى الطويل. هذا يجعل المساعدة الاجتماعية أكثر استدامة - بالنسبة لهم وللنظام ككل.

تعترف معظم القوانين ذات الصلة بأهمية التمكين. على سبيل المثال:

١ جميع الفقرات الست من المادة (9) من قانون الحماية الاجتماعية العراقية الفيدرالية رقم (11) لعام 2014 تركز على التمكين.

٢ المادة (15) من القانون العراقي الاتحادي رقم (38) لعام 2013 حول رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة تشمل العديد من تدابير التمكين، وتحديداً في الفقرات (ز) و (ح) من النقطة الأولى و (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (ه) من النقطة الرابعة.

٣ المادة (5)، النقطة الثالثة، من القانون رقم (10) لعام 2012 تدعم مشاريع توليد الدخل وتستهدف التمكين أيضًا. هذه الأحكام القانونية تسلط الضوء على التحول نحو تمكين الاعتماد على الذات على المدى الطويل.

٤ القانون رقم (22) لعام 2011 حول حقوق وامتيازات الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في إقليم كردستان، يتضمن قسماً مخصصاً عن التمكين. المادة (9)، التي تتكون من أربع فقرات، تحدد هذا التركيز.

٥ بنفس الشكل، الفقرة (7) من المادة (3) من القانون رقم (14) لعام 2007، تعالج تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

VI.المساعدة الاجتماعية كمسؤولية جماعية:

المساعدة الاجتماعية هي مسؤولية جماعية تتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والوكالات الحكومية، واللجان النيابية، ووكالات الأمم المتحدة. لضمان فعالية تنفيذ ادوارهم بشكل فعال، وهذا يستلزم التنسيق القوي بين هذه الكيانات لتعزيز وتقديم الخدمات والدعم.

ومع ذلك، فان المبدأ يفتقر الى الاطار القانوني الكافي في إقليم كردستان والعراق. على وجه التحديد، تتناول الفقرة (١٥) فقط من المادة (٢) في القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان تشير الى التنسيق مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق اهداف الوزارة. في المقابل، لا يشمل القانون العراقي الفدرالي رقم (٨) لعام ٢٠٠٦ لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية مثل هذه الشروط.

الاستنتاجات والتوصيات لإصلاح الحماية الاجتماعية والمساعدة في العراق وإقليم كردستان:

أ. مكونات الإصلاح القانوني:

١	القضاء على التعارض القانوني للحماية الاجتماعية ضمن قانون شامل وصياغة إطار قانوني حديث لضمان الشفافية والرقابة والشمولية، وتحويل المساعدة الاجتماعية إلى حق مضمون.
٢	اعتماد نهج قائم على الحقوق، وحظر جميع أشكال التمييز في المساعدة الاجتماعية.
٣	خلق ارضيات قانونية للمتابعة وتأسيس هيئة إشراف مستقلة لمراقبة تنفيذ البرنامج ومعالجة الانتهاكات.
٤	حماية كرامة متلقي المساعدة الاجتماعية من خلال حظر التقاط صورهم ونشر مقاطع فيديو خاصة بهم في مراكز التوزيع.
٥	القيام بإزالة الحواجز الموجهة إلى المجموعات المهمشة، وضمان وصولهم إلى المساعدة الاجتماعية بغض النظر عن الانتماءات السياسية أو الدينية.

٦	القيام بإزالة الحواجز التي تواجه المجموعات المهمشة - مثل الأشخاص النازحين داخليًا، والنساء بدون وثائق رسمية، والأشخاص ذوي الإعاقة - في الحصول على المساعدة الاجتماعية بغض النظر عن الانتماءات السياسية أو الدينية.
٧	تطوير إرشادات وسائل التواصل الاجتماعي لجمع التبرعات التي تحمي كرامة المستلمين وضمان تسليم المساعدات في الوقت المناسب.
٨	إنشاء آلية تحقق مستقلة لضمان المساءلة والشفافية في برامج المساعدة الاجتماعية المحلية.
٩	الدفاع عن التعديلات التشريعية لتمكين المنظمات غير الحكومية بسلطة إشراف صريحة على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وضمان مراقبة صارمة لتنفيذ قانون الحماية الاجتماعية لدعم المساءلة والفعالية.

ب. اصلاح التنسيق

١	معالجة قضايا عملية تسليم المساعدات من خلال مكافحة وصمةالفقر، وضمان تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية، وتحسين الظروف المعيشية. وهذا يجعل عملية المساعدة اكثر إنسانية ويقلل الأذى العاطفي للمستلمين.
٢	تبسيط الإجراءات البيروقراطية حتى يتمكن المستلمون من فهم أفضل للمساعدة الاجتماعية المتاحة وكيفية الوصول إليها. على سبيل المثال: استمارات مختصرة، مكاتب المساعدة باللغات المحلية، وتفسيرات الأهلية بطريقة أوضح.
٣	تعزيز شبكات الدعم غير الرسمية من خلال تمويل المنظمات المجتمعية التي تعمل مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو غيرها من المجموعات الضعيفة.
٤	دعم الأخصائيين الاجتماعيين في خط المواجهة بالأدوات والتدريب وموظفي الاحتياط حتى يتمكنوا من إدارة أعباء العمل وتقديم مساعدة أفضل.
٥	تسهيل مشاركة المنظمات المحلية في تنسيق المساعدات الدولية. تجلب هذه المجموعات المعرفة المحلية والثقة والشبكات التي يفتقر إليها ممثلي المنظمات العالمية.

٦	إشراك منظمات المجتمع المدني الخاضعة للدولة في عمليات الإصلاح الاجتماعي يعزز الرقابة المستقلة ويزيد من ثقة المواطنين في تقديم المساعدة .
٧	توفير التدريب المنتظم للعاملين في الخطوط الامامية الذين يركزون على مهارات التعامل مع الآخرين، وحساسية التعامل بين الجنسين والسلوك المهني.
٨	دعم مجموعات المتطوعين من خلال ربطها بالأطر التنظيمية المنظمة. هذا يضمن استخدام طاقاتهم ومهاراتهم بفعالية للوصول إلى المجموعات المهمشة.
٩	تعزيز الوصول الى الموارد ذات الصلة والتطوير المهني. ويشمل ذلك فرص التدريب، ودعم الصحة العقلية ومنصات تعلم افضل الممارسات.
١٠	حدد بشكل واضح المساعدة الاجتماعية وميّز بين الدعم المادي وغير المادي (المعنوي)، حدد المستفيدين وحدد مقدمي المساعدة.
١١	قم بتطوير مجموعة من المبادئ لإجراءات التشغيل القياسية لتوجيه عمل المنظمات – يجب ان يكون هذا بمثابة إطار عام، مع اصدار وزارة الشؤون الاجتماعية إرشادات مفصلة.
١٢	قم بانشاء قاعدة بيانات مركزية تديرها مؤسسة حكومية لمنع تكرار اسامي المستفيدين، يجب تسجيل أسماء المستفيدين باستعمال رموز خاصة.
١٣	يجب انشاء مركز مخصص لتقييم درجات الإعاقة. تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتنظيم المسائل الإدارية فيما يذهب الباقي الى اللجنة الطبية.
١٤	بدلاً من القضاء على نظام النسبة المئوية للإعاقة، سيكون من المفيد تصنيف مستويات الإعاقة على انها منخفضة او متوسطة او عالية.

ج. مبادرات على المدى الطويل و الأوسع

١	التغلب على الانغلاق السياسي التي تأخر او تعطل المساعدة، وخاصة قيود الميزانية الاتحادية التي تؤثر على إقليم كردستان .
٢	تلبية الاحتياجات النفسية والعاطفية والاجتماعية الى جانب الدعم المادي. وهذا يشملمكافحة الوصمة المجتمعية والعزلة المرتبطة بتلقي المساعدات.
٣	تعزيز التوازن بين الجنسين في منظمات المساعدة الاجتماعية، يُساهم في توفير بيئة آمنة للمستفيدين للتعبير عن احتياجاتهم بصراحة، ويقلل من مخاطر الاستغلال القائم على الجنس.
٤	تحسين التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية من خلال معالجة القيود المالية وتوضيح الأدوار. على سبيل المثال: المنصات الرقمية المشتركة لتتبع الحالات، واجتماعات التنسيق العادية، وأدوات التخطيط المشترك.
٥	لتحول نحو نماذج المساعدات المستدامة التي تعتمد على المجتمع. يعتمد هذه على صنع القرار والمعرفة المحلية، والتي تميل إلى أن تكون أكثر دقة واستجابة من الخطط المركزية. كما أنها تضمن الاستمرارية على الرغم من التغييرات السياسية.
٦	تعزيز المساءلة من خلال بناء شراكات بين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية - يلعب كل منها دورًا واضحًا في مراقبة أنظمة المساعدة الاجتماعية وتحسينها.

This report was developed by Pasewan for the Better Assistance in Crises (BASIC) Research programme. BASIC is implemented by IDS and funded by UK International Development from the UK government. The opinions expressed are those of the authors and do not necessarily reflect the views or policies of BASIC, IDS or the UK government.

This is an Open Access briefing distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International Licence (CC BY), which permits use, distribution and reproduction in any medium, provided the original authors and source are credited, and any modifications or adaptations are indicated.

PASEWAN
ڕێکخراوی پاسەوان بۆ توێژینەوەی سیاسەتە کشتیەکان

institute of development studies

UK International Development
Partnership Progress | Prosperity

BETTER ASSISTANCE IN CRISES RESEARCH